

يعارضه عام اخر لم يقصده المدح والذم فان عارضه  
ترجح الذي لم يسبق لذلك عليه بلا خلاف قاله الشيخ وابن  
السعدي وغيرهما من اصحابنا واطلق غيرهم للخلاف وطوره  
في الحالين وحدد فيجتمع ثلثه اقوال كما اشار اليه  
المصنف ومثال المعارض قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين  
مع قوله او ما ملكت ايمانكم فالاولي سبقت لبيان الحكم  
تقدمت علي ما سيقاها منه باباحة الوطي عندك اليهين  
وقال الشيخ عن الذين ليس من هذا الباب العام المرتب  
على شرط تقدم ذكره بل يختص اتفاق القول تعالى ان تكونوا  
صالحين فانه كان للابوابين عفورا فالشرط المقدم هو صلاح  
المخاطبين الحاضرين وصلاحهم لا يكون سببا للمغفرة بل  
يقدم من الامر قبلهما وياتي بعدهم فان قواعد الشرع تأتي  
ذلك وان صلاح كل احد لا يتعداه لغفران غيره الا ان يكون  
فيه سبب وهاهنا لا سبب فلا يتعدى فيتعين ان يكون  
المراد فانه كان للابوابين ويمكن ان يقال الالف واللام في  
الابوابين للعدالة للاستفراق بهذه القرينة فليس من العام  
اصلا ويقال ان قوة الكلام تدل على ان الشرط جوابه مقدر  
اي ان تكونوا صالحين فانتم ارايون وانه للابوابين عفورا  
او يقال ان الخطاب الاول عام وهو قوله ان تكونوا صالحين اي

ان كونوا

ع  
ع

ان تكونوا ايها العباد كلهم صالحين فانه كان للابوابين  
عفورا ويكون صلاح كل سبب للمغفرة لانه المجموع سبب لغفران  
المجموع كقولهم ركب القوم ردوا بهم ونحو ذلك فان شرط  
الاجزالي يتغير جزاؤه علي غيره وهذه قاعدة لغويته وشرعية  
اما اذا لم تكن شرطا امكن جزاؤه بالخلاف فيه تنبيه  
هذه المسئلة متكرره مع قوله اول الباب وغير المقصوده فان  
القاضي عبد الوهاب لما حكى الخلاف في تعميمه امثلا يايه الزكوة  
ووافق عليه الشيخ تقي الدين في شرح الامام ولهذا حكم الاضرباني  
في شرح الحصول للخلاف الذي نقله القاضي عبد الوهاب في غير  
المقصوده منها وبه يظهر التعجب من المصنف في منع الموانع  
الكبرى فانه استغفر بالخلاف في غير المقصوده حتى نقله عن السره  
الاصولية لابن تيمية **ص** وتعميم نحو لا يستوزر قوله تعالى  
امن كان ومنا من فاسقا لا يستوزر يقتضي في الاستواء من كل  
وجه حتى يستدل بها علي ان الفاسق لا يلي عقد النكاح خلافا  
للحنفية وقد مثل الاصوليون هذه المسئلة بقوله تعالى لا يستوزر  
اصحاب النار واصحاب الجنة اصحاب الجنة هم الفايضون وان  
اصحاب النار هم كواهبها علي ان السلام لا ينقل بالكافر لان في الاستواء  
يقتضي الاستواء من جميع الوجوه فلو قيل للمسلم بالكافر استويا  
في شرعية القصاص مبني علي المساواة قال المصنف وانما

كان ع